السلمي وفقا لتفسيره الخاص لنصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

لذلك يصبح المدخل الطبيعي لمراجعة تطورات القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي في الشهرين الاخيرين وتتبعها هو النشاط الدبلوماسي ، المتعدد الوجوه والصادر عن كل الفرقاء المعنيين ، الذي جرى في هيئة الامم المتحدة ان كان ذلك علانية او وراء الكواليس .

مع اقتراب انتهاء فترة وقف اطلاق النار الاولى (٥ نوفمبر ١٩٧٠) على جبهة السويس تحركت الدول العربية في هيئة الامم المتحدة بقيادة ج ع م لادراج قضية الشرق الاوسط على جدول اعمال الجمعية العامة لهيئة الامم وتركزت جهود الجمهورية العربية المتحدة وبعض الدول العربية الاخرى على محاولة انتزاع قرار من الجمعية العامة يدعو الطرفين المعنيين الى تمديد فترة وقف اطلاق النار لفترة ٩٠ يوما جديدة وحثهما على العودة الى الاشتراك في المحادثات المرجوة تحت اشراف السفير يارينغ .

لقد حاولت القوى العربية في هيئة الامم الحصول على قرار من الجمعية العامة يتناسب ، بقدر الامكان ، مع وجهات نظرها وسياساتها وتفسيرها لقرار مجلس الامن المشهور . بينما حاولت القوى المضادة جعل القرار اقرب ما يمكن لوجهة النظر الاسرائيلية الاميركية . وبرزت ثلاثة اتجاهات متباينة من خلال المناقشات والمباحثات حول الموضوع في هيئة الامم تبلور كل منها بمشروع قرار قدم الى الجمعية العامة للتصويت عليه . اولا ، مشروع القرار الامريكي الذي دعا الى تمديد وقف اطلاق النار ثلاثة اشهر اخرى كما دعا الى العودة الى محادثات يارينغ ولكن على اساس مشروط « باعادة الثقة » التي فقدت بين الطرفين المعنيين ، اي نوه مشروع القرار الامريكي بادعاء اسرائيل بأن مصر قد خرقت اتفاقية وقف اطلاق النار بادخالها صواريخ سام ٢ وسام ٣ الى المنطقة الحرام في جبهة القنال . بعبارة اخرى جاء مشروع القرار الامريكي مؤيدا تأييدا واضحا وصارخا للموقف الاسرائيلي ، لذلك كانت احتمالات اقراره في الجمعية العامة ضعيفة بسبب موقف الكتلة الافرو — اسيوية الاكثر اتزانا واعتدالا ، هذا بالاضافة الى المعارضة العربية والسوفياتية المعنية . ثانيا ، مشروع القرار الذي قدمته حكومات دول امريكا اللاتينية ، وكما هو معروف هذه الدول خاضعة للنفوذ الامريكي وتابعة لتأثيراته في اروقة الامم المتحدة . طالب مشروع القرار هذا بتمديد وقف اطلاق النار والعودة الى محادثات يارينغ ولكنه تجاهل تجاهلا تاما كل ذكر للمطالب العربية عامة ولكل ما يمت بصلة الى حقوق شعب فلسطين ، اي ان المشروع الامريكي اللاتيني لم يرتفع حتى الى مستوى مشروع روجرز من حيث التنويه ، لو بصورة ما ، بما هو مناسب لوجهة النظر العربية الرسمية ، ولحقوق الشعب الفلسطيني .

ثالثا ، مشروع القرار الافرو — اسيوي الذي قدم كبديل لمشروع دول امريكا اللاتينية وهو قرار وسطي يرضي الى حد ما مطالب السياسات العربية الرسمية القائمة على قبول مشروع روجرز كما انه لا يزعج كثيرا امريكا واسرائيل ، باعتبار ان القرار سيبقى ، في التحليل الاخير ، حبرا على ورق بسبب فقدان اية قوة (عربية او غيرها) تعطيه شيئا من الفعالية التنفيذية . مع ذلك ، وبالرغم عن ميوعة المشروع الافرو — اسيوي ووسطيته وعموماياته فقد كان اكثر مما تحتمله اسرائيل وامريكا في نصه الاصلي ، لذلك قامت فرنسا بادخال تعديلات عليه كي لا تحاربه امريكا بشراسة وتفشله . ووافقت بعض الدول العربية بقيادة الجمهورية العربية على هذه التعديلات التي كانت غايتها تخفيف المعارضة الامريكية الاسرائيلية لمشروع القرار . وقد دعمت كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي مشروع القرار المعدل ووافقت الجمعية العمومية عليه باكثرية ٢٥ صوتا.

اما النقاط الرئيسية التي تضمنها القرار فهي كما يلي :

التاكيد من جديد على عدم شرعية ضم اية اراض بالقوة ، مما يعني انه على اسرائيل اعادة اراض احتلتها من العرب في حرب عام ١٩٦٧ وذلك عن طريق الانسحاب الى وراء حدود « آمنة ومعترف بها » وانهاء حالة العداء في المنطقة . الاقرار بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

الحث على التنفيذ السريع لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ . دعوة الدول المعنية (اي مصر واسرائيل) لاصدار تعليمات الى ممثليها كي تعود الى الاتصال بالممثل الخاص ليوثانت (اي يارينغ) ليتمكن من القيام بمهمته في